الإجابة النموذجية لمقياس السياسات الاقتصادية.

(1) لقد استعملت الدراسات الاقتصادية الأولى مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين لتعريفهما حيث ~~تعتبر~~ كلاهما على زيادة في معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة الأجل. لكن هناك فروقات جوهرية بين المفهومين حيث يعتبر التنمية الاقتصادية في إجراءات وسياسات مقصودة ومخطط سريعة ودائمة هدفها إحداث تغيرات في هيكل الاقتصادي الوطني من أجل زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وتعزيز الرفاهية للمجتمع. بينما النمو الاقتصادي يعني تلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي الظروف الطبيعية دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه ويظهر ذلك من خلال

(3) الزيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي لفترة زمنية طويلة

(2) يمكن تلخيص السياسات التي تستخدمها السياسة الاقتصادية الظرفية في ~~أحد~~ العناصر التالية:

- سياسة الضبط
- سياسة الاستعاشا
- سياسة الانكماش
- سياسة التوقف ثم الإيجاب

(2 ن)

(3) عوامل التنمية الاقتصادية

- تراكم رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تتطلب حجم مناسب من الادخار وذلك من أجل تعزيز طاقة البلد على إنتاج السلع الرأسمالية مخزون العقارات و
- الموارد البشرية: يتمثل الموارد البشرية في المواهب والمهارات والمعرفة لدى أفراد المجتمع والذي يتم تكوينه وتنميته من خلال الإنفاق في مجالات التعليم والتكوين والتدريب وغيرها من المجالات الاجتماعية المختلفة وتتمثل مساهمة هذا العامل في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة إنتاجية الموارد البشرية.

(0,25)
(0,25)
(4 ن)

(2)

- الموارد الطبيعية: تتمثل في الموارد التي لا دخل للإنسان في وجودها، توفر قاعدة للتنمية الصناعية حيث تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي، واستخراج للمواد الخام وتصنيعها وتحويلها الى منتجات نهائية

- التكنولوجيا: تعرف بأنها معرفة كيفية القيام بالعملية الإنتاجية، تستند على المعرفة العلمية التي تستند على التجارب والنظرية العلمية التي ترفع قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية والتوصل الى أساليب جديدة.

(4) أدوات السياسة المالية: تتلخص في ثلاثة عناصر النفقات العامة والايرادات العامة والموازنة.
يمكن لهذه الأدوات التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالشكل التالي:

* النفقات العامة:

- الاستهلاك: تؤدي زيادة النفقات العامة الى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي والاستخدام والدخل الوطني

(5ن) - الانتاج: يؤدي الانفاق العام الرأسمالي الى تكوين رأس المال الذي يحدث زيادة مباشرة في الانتاج وبالتالي زيادة الناتج المحلي العام ورفع معدل النمو الاقتصادي

- الدخل: تساعد النفقات العامة في تحقيق العدالة في توزيع المداخيل حيث تعمل النفقات من ميزانية المداخيل المرتفعة ويستفيد منها ذوي المداخيل المنخفضة

- البطالة: يؤدي ارتفاع النفقات العامة في مجال المشاريع الجديدة الى خلق وظائف جديدة وبالتالي استيعاب بعض العاطلين عن عمل.

* الايرادات العامة

(14)

انتقد كينز الفكر الكلاسيكي الذي ينادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهكذا فإن كينز أول من نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال توجيهه لتفادي حدوث الأزمات.

6) تتمثل مشكلة التضخم في انخفاض قيمة النقود وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولأحد من هذه الظاهرة تستخدم الدولة السياسة النقدية الانكماشية لامتصاص النقود المعروضة الفائضة ومن ثم يحدث التوازن بين عرض النقود وطلبها وهكذا تعود الأسعار إلى مستواها العادي. لكن هذه السياسة ستؤدي إلى تقليص الاستثمار والانتاج وبالتالي انتشار البطالة.

أما مشكلة البطالة فتتمثل في اختلال بين عرض العمل وطلبه حيث يتجاوز العرض الطلب. ولأحد من هذه المشكلة تتبع الدولة سياسة نقدية توسعية تتمثل في ضخ المزيد من النقود في السوق من أجل الرفع من الاستثمار والانتاج وبالتالي امتصاص البطالة. لكن هذه السياسة هي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

(14 ن)

وهكذا يمكن القول أنه يصعب التوفيق في حل المشكلتين في نفس الوقت لأنها تتطلبان اتخاذ اجراءات متعارضة.

(3)

- الاستهلاك والإنتاج: يؤدي فرض ضريبة مباشرة جديدة على الدخل للانخفاض إلى انخفاض الاستهلاك والإنتاج ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الخام. أما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية فإنه يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك لكنه لا يؤثر على قدرة الأفراد على الإنتاج.
- الادخار والاستثمار: إن فرض ضريبة مباشرة يؤدي إلى تقليص القدرة على الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار. أما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الكمالية فإنه يزيد من الادخار، وفرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية يقلل من فرص الادخار الاختياري وبالتالي انخفاض الاستثمار.
- إعادة توزيع الدخل: إن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة يساعد على إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة.
- العمل: يجب التمييز بين حالتين:
  - فرض ضريبة على أصحاب الدخل المنخفض يؤدي إلى إقبال هؤلاء الأفراد على العمل عن طريق الساعات الإضافية لتعويض ما اقتطع منهم.
  - فرض ضريبة على أصحاب الدخل المرتفع (المهن الحرة) يؤدي إلى تقليص العمل أو التخلي عنه.

(5) السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة باستخدام الأدوات المناسبة.

(ن) ظهر هذا المفهوم بشكل واضح ودقيق في الفكر الكنزي بعد حدوث أزمة الكساد لسنة 1929 حيث